



Distr.
LIMITED

A/C.2/34/L.133
14 December 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الزابعة والثلاثون
اللجنة الثانية

الهند ٥٥ (ح) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة (أ. احسان) طسي
أساس المشاورات غير الرسمية المدقوقة بشأن مشروع القرار
الوارد في الوثيقة A/C.2/34/L.90

تنفيذ الجزء السابع من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢
بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في
منظومة الأمم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) ، و ٣٢٠٢ (د-٦) المرشحين في ١ أيار /
مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان برنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،
والى قرارها ٣٢٨١ (د-٢٩) المرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق
حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،

وان تشير كذلك الى قرارها ٣٣٦٢ (د-٧) المرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ،
والذي قامت بموجبه ، في جملة أمور ، بإنشاء اللجنة المختصة لدراسة إعادة تشكيل القطاعين
الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة لفرض اعداد مقترحات منفصلة للعمل بنفسية المشروع
في عملية إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة لجعلها أتم قدرة على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادي
الدولي والتنمية على نحو شامل وفعال ، ولجعلها أكثر استجابة لمتطلبات أحكام الاعلان برنامج
العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وكذلك لمتطلبات أحكام ميثاق حقوق الدول
وواجباتها الاقتصادية ،

وإن تشير أيضا إلى قرارها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، والذي قامت بهقتضاه، في جملة أمور، بتأييد النتائج والتوصيات الصادرة عن اللجنة المختصة،

وإن تشير أيضا إلى قرارها ٢٠٢/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩، والذي طلبت فيه، في جملة أمور، اتخاذ إجراءات وتدابير معينة ضمن إطار تنفيذ النتائج والتوصيات الصادرة عن اللجنة المختصة،

وإن تؤكد من جديد أن عملية إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الأمم المتحدة هي جزء لا يتجزأ من الجهود اللازمة لتأمين مشاركة البلدان النامية بصورة منصفة وكاملة وفعالة في صياغة وتطبيق جميع ما يتخذ من مقررات داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى،

وقد نظرت في التقرير الحلقى للأمين العام عن سنة ١٩٧٩ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الأمم المتحدة (١)،

١ - ترجو من المجلس الاجتماعى والاقتصادى أن يضع، وفقا للفقرة ٥٦ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢، اجراءات تناسب جميع الأطراف لتحسين الاتصالات بين لجنة التنسيق الادارية والهيئات الحكومية الدولية المعنية، بما فى ذلك اجراءات تمكن أيضا كل من كتب المجلس وكتب لجنة البرنامج والتنسيق من الاشتراك بطريقة مناسبة فى اعمال لجنة التنسيق الادارية، وأن يرفع تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة فى دورتها الخامسة والثلاثين،

٢ - تكرر تأكيد أن التنسيق فيما بين الوكالات، على المستوى المشترك بين الأمانات، ينبغي أن يهدف الى المساعدة بصورة فعالة فى الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمقررات الحكومية الدولية، وفى تنفيذ هذه المقررات، وفى ترجمتها الى أنشطة برنامجية مكتملة احداها للأخرى أو مشتركة؛

٣ - تكرر كذلك تأكيد طلبها أن تعطى لجنة التنسيق الادارية الأولوية العليا فى أعمالها الى المسائل الفنية ذات الأهمية الرئيسية لتنمية البلدان النامية وللتعاون الاقتصادى الدولى، وأن تجعل طريقة أدائها لأعمالها وزلم تقديم تقاريرها متوافقة مع شواغل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى وتوجيهاتها وبرامج أعمالها؛

٤ - ترجو من لجنة التنسيق الادارية أن تقوم، عند تقديم اقتراحاتها ودراساتها، بتوفير سبل للاختيار ونهج عمل بديلة، لتيسر للأجهزة التشريعية المناسبة القيام بدورها فى اتخاذ القرارات؛

٥ - تقرر أن تستعرض فى دورتها السابعة والثلاثين استمرار تنفيذ الجزء سابعها من مرفق قرارها ١٩٧/٣٢، وترجو من الأمين العام أن يقدم تقريرا فى هذا الشأن يأخذ تماما فى الاعتبار هذا القرار وأحكام الجزء ثانيا من قرارها ٢٠٢/٣٣.